

عناصر تدخل

السيد توفيق الراجحي

الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بمتابعة الإصلاحات الكبرى

المؤتمر السنوي الحادي عشر

للمنتدى العربي للبيئة والتنمية

بيروت، 8 نوفمبر 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس فؤاد السنيورة،

الدكتور عدنان بدران رئيس مجلس الأمناء للمنتدى العربي للبيئة والتنمية،

السيد نجيب صعب الأمين العام للمنتدى العربي للبيئة والتنمية،

السيدات والسادة الحضور،

أود في البداية أن أعبر لكم عن إعتزازي بتواجدي اليوم بينكم في إفتتاح المؤتمر السنوي الحادي عشر للمنتدى العربي للبيئة والتنمية.

لقد صادقت تونس خلال القمة الخاصة بالتنمية المستدامة المنعقدة بنيويورك في 25 سبتمبر 2015 على الخطة الجديدة للتنمية المستدامة لعام 2030 والتي تتضمن 17 هدفا رئيسيا. وتشمل، مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية التي تم تنفيذها بين سنة 2000 وسنة 2015، مجالات جديدة مثل تغير المناخ، وعدم المساواة الاقتصادية، وتعزيز الابتكار، والاستهلاك المستدام، والسلام، والعدالة، وتقوم على مبادئ التملك الوطني والمقاربة التشاركية والشمولية، والادماج، وأن لا يتخلف أحد عن الركب *No One Behind*.

ولقد حرصتُ على المشاركة في هذا الملتقى لا فقط لأهمية الموضوع بل للتأكيد خاصة على مساهمة بلادنا للخيارات التنموية الدولية ومناصرتها لقضايا السكان والتنمية إلى ما بعد سنة 2030 والتزامها ببرنامج عمل خطة التنمية المستدامة واهتمامها بتحقيق أهدافها الرامية إلى التصدي لتحديات العولمة بالاستناد إلى ابعاد التنمية المستدامة الثلاثة وهي البيئة والمجتمع والاقتصاد في سعي للقضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار.

ولتأكيد انخراط تونس بالالتزام الأممي لتفعيل أهداف التنمية المستدامة، ومع المشاركة الفاعلة في المسارات التمهيدية لاعتماد أجندة التنمية 2030، تولت تونس:

- القيام باستشارة وطنية لتحديد أولويات تونس واصدار نتائجها في تقرير "تونس التي نريد". والذي يعتبر مساهمة تونس في بلورة اهداف التنمية المستدامة
- المساهمة ضمن خمس دول لصياغة هدف التنمية المستدامة حول الحوكمة أو الهدف 16،

• القيام بدراسة مرجعية حول الهدف 16 المتعلق بالحوكمة،

- المساهمة ضمن أربع دول لصياغة هدف التنمية المستدامة حول المدن المستدامة الهدف 11،

• إمضاء مذكرة تفاهم بين الحكومة التونسية ومنظومة الأمم المتحدة بتونس لوضع برنامج مشترك لمتابعة وتقييم واعداد التقارير حول مدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- احداث لجنة رفيعة المستوى تضم ممثلين عن كل الفاعلين من حكومة وخبراء وممثلي مجتمع مدني لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة

• القيام بدراسة لتحديد النقائص على مستوى المؤشرات ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة : « SDGs Data gap analysis »

- توطين أهداف التنمية المستدامة ضمن استراتيجية التنمية 2016-2020

• دراسة التقاطعات بين أهداف التنمية المستدامة وأهداف مخطط التنمية 2016-2020 «RIA» Rapid Integrated Analysis، بالإضافة الى دراسة التقاطعات بين اهداف التنمية المستدامة 2030 وما جاء بدستور البلاد الجديد لسنة 2014 والذي كرس الحق في الشغل والحق في البيئة والحق في العمل النقابي والعمل الجمعياتي والحق في الماء والحق والبيئة السليمة....

• تبويب أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وفق الأولويات الوطنية.

لقد ساهم تزامن أهداف التنمية المستدامة مع انطلاق المخطط في تيسير عملية توطین أهداف أجندا التنمية في الخطة الخماسية 2016-2020 الا أن عملية الادماج هذه، وعلى أهميتها، تبقى محدودة من حيث عدد الأهداف المتقاطعة، وقصيرة المدى قياسا بأمد الخطة الذي يمتد الى سنة 2030.

وستشكل المحطات القادمة فرصة لمزيد تدعيم موقع أهداف التنمية المستدامة ضمن أطر التخطيط الوطنية ولعل أهمها التقييم نصف المرهلي لمخطط التنمية الذي يمثل في ذات الوقت آلية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة التنموية قياسا بالأهداف المرسومة وأداة لاستقراء النتائج الكمية والنوعية ولتقدير المجهود الضروري لتحقيق ما لم يتحقق من الأهداف وضبط التوجهات المستقبلية الكبرى في مجال التنمية.

لقد التزمت تونس مع باقي دول العالم بإعداد التقرير الوطني الطوعي حول متابعة تجسيم أهداف التنمية المستدامة وتسعى اليوم إلى الإيفاء بتعهداتها واعداد التقرير الوطني 2019 لعرضه على المنتدى السياسي رفيع المستوى التابع للأمم المتحدة خلال شهر جويلية 2019،

وسيستعرض هذا التقرير الاول حصيلة الإنجازات المسجلة في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بصفة عامة وسيتم التركيز على الأهداف الخمسة التالية: التعليم الجيد وفرص التعلم مدى الحياة للجميع (الهدف 4) والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف 8) والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها (الهدف 10) بالإضافة إلى التصدي لتغيير المناخ وآثاره (الهدف 13) وإقامة السلام والعدل وبناء مؤسسات فعالة (الهدف 16).

كما سيتطرق ذات التقرير الى الصعوبات والعراقيل والتحديات المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع ابراز الدروس وأفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها وتقاسمها مع باقي دول العالم.

انه لغني عن القول أن اعداد هذا التقرير لا يمكن أن يكون عمل هيكل أو إدارة بعينها بقدر ما هو عمل تشاركي تتظافر في اعداده جهود جميع الأطراف المتدخلة من هياكل مركزية و جهوية و برلمانية وممثلي القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين ومكونات المجتمع المدني.

والى جانب العمل المشترك والالتزام الادبي، يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعبئة الموارد المالية وتوفير الطاقات البشرية ووضع التشريعات الملائمة.

كما يقتضي تحقيق هذه الأهداف ارساء قواعد بيانات مفصلة تستند الى مقارناتي النوع الاجتماعي وحقوق الانسان لقياس التقدم أو التراجع في تطبيق السياسات ولضمان شمول الجميع وعدم تخلف أحد عن الركب مع العمل المتواصل بغاية التحديث الدوري للبيانات وملئ الفراغات الاحصائية وتغطية الاحتياجات الجديدة من البيانات والمؤشرات ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة 2030.

ان التزام تونس بالعمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة لضمان العيش اللائق وصون كرامة كل أبناء الشعب يستوجب حتما تكاتف كل الجهود والمشاركة اليومية لكل الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين.

ويشكّل تمويل التنمية المستدامة تحديا كبيرا لتونس مثلما هو الحال بالنسبة لعدد كبير من الدول العربية. أحد أهم هذه التحديات تلك المعضلة في التوفيق بين قيود المالية العمومية من جهة و تنفيذ البرامج الواردة ضمن استراتيجية التنمية الوطنية المستدامة 2014-2020.

كل هاته المعطيات فرضت علينا وضع استراتيجية تمويل التنمية المستدامة على وجه السرعة في تونس وذلك من أجل مواجهة مشاكل كندرة المياه، نضوب احتياطات الطاقة التقليدية أو تلك المتعلقة بالتدهور البيئي، ولكن أيضا لكسب التحديات المتمثلة في الموارد المتجددة، جودة الحياة، التهيئة الترابية والنقل الصديق للبيئة.

وإذ أردنا التعمق في مسألة التمويل، فهناك ثلاثة تحديات تمويل للتنمية المستدامة:

• تعزيز موارد ميزانية صناديق الخزانة الخاصة والمخصصة للبيئة: حيث أن هاته الموارد هي حالياً غير كافية لتحقيق الأهداف المرسومة ولتوسيع مجالات تدخلها. وفي هذا الاطار نذكر على وجه الخصوص:

➤ صندوق إزالة التلوث (FODEP)، الذي تتمثل مهمته في تشجيع الشركات على تنفيذ مشاريع لحماية البيئة من التلوث، تمويل التكنولوجيات النظيفة والصديقة للبيئة، ودعم الارتقاء البيئي لشركاتنا.

➤ صندوق التحول الطاقى، الذي تم الإعلان عنه عام 2014 وبدأ العمل به في عام 2017. يتدخل هذا الصندوق من خلال منح علاوات للمستثمرين في قطاع الطاقة، اسداء قروض والمشاركة في تمويل شركات عبر شراء حصص فيها.

• تعزيز تمويل المشاريع عبر آلية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: وهو ما تم تسليط الضوء على المؤتمر الدولي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص نظمت يوم 18 سبتمبر في تونس (عدد من المشاريع الكبرى في مجال إدارة المياه والتربة، والطاقة المتجددة، معالجة النفايات الصلبة..)

• الاستفادة من الفرص التي يوفرها التعاون المالي الدولي على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف:

➤ كان لتونس شرف تنظيم الاجتماع السنوي 43 مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الفترة من 1 إلى 5 أبريل 2018 حول موضوع "الشراكة من أجل التنمية المستدامة".

- الصندوق الأخضر من أجل المناخ، الصناديق العالمية للبيئة والمساعدة العمومية للتنمية. (الكثير من الموارد الخارجية للتكيف مع تغير المناخ وتشجيع مسارات التنمية منخفضة الكربون)
- أعمال وكالات تمويل التنمية في مجال البيئة.
- آليات المساعدة التقنية والمالية وفقا لاتفاق باريس "COP 21" من الممكن لها تقديم حلول لاحتياجات تونس.

والملاحظ إذا أنّ فرص التمويل ضمن برامج التعاون الدولي الثنائية والمتعددة الأطراف متوفرة لكنها تخضع لمنطق المنافسة. هذا ما في حاجة إلى استراتيجيات أكثر فاعلية للوصول إلى العديد من التمويلات المخصصة لمكافحة تغير المناخ. في هذا السياق الجديد، من المفروض أن تكون بلد مثل تونس، التي لديها مصادر طاقة وفيرة غير مستغلة بالقدر الكافي حاليا ومتأتية من الرياح، الطاقة الشمسية والطاقة الجيوحرارية من أكثر البلدان التي تتوجّه إليها مثل هاته التمويلات.

ملتقانا اليوم هو اذا فرصة لنفكر جميعا، من خلال الورشات المبرمجة، في استراتيجية واضحة وطموحة ومتماسكة صلبة وتدابير ملموسة تستهدف جميع المناطق البيئية وخاصة العمل على وضع طرق تسويق جديدة للمشاريع البيئية التي نبحث لها عن مصادر تمويل.